الثانية ان كان المتوسط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور. وهذا مشهور في الاثبات مثل ما كان في الابطال.

الثالثة[٢١] ان كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ، ووجد ضد النوع في ضد الجنس فان الجنس يوجد للنوع.

والموضع الثاني والعشرون هو مأخوذ من التصاريف والنظائر وبيّن انه من المواضع المشتركة ، وهي تستعمل في الاثبات والابطال. مثال ذلك ان كان العلم جنس العدالة ، فالعلم جنس العادل ، وان لم يكن جنسًا فليس بجنس.

— 4 — — ٤ —

[مواضع اخرى]

والموضع الرابع والعشرون وهو مأخوذ من الكون والفساد والمكون والمفسد وكذلك القوى والاستعمالات[١]. مثال ذلك في الكون ان كان «ان يبني» الانسان جنسه هو «ان يفعل» ، فان جنس «قد بنى»[٢] هو ان «قد فعل» ، وان كان جنس ان يتعلم الانسان هو ان يتذكر فان جنس «ان قد تعلم» هو «ان قد تذكر». وكذلك في الفساد ان كان «ان يتهدم»[٣] الشيء جنسه هو «ان يفسد» فان جنس «ان قد انهدم» هو «ان قد فسد». وكذلك ان كان جنس المفسد هو المحلل فان جنس الافساد هو[٤] تحليل ، وان كان جنس المكوّن محدثًا فان التكوين[٥] جنسه حدوث. وان كان جنس القوة حال ما فان الشيء الذي يقوى[٦] جنسه هو ان ينفعل بحال. وان كان استعمال شيء من الاشياء جنسه فعل ما فيستعمل جنسه[٧] ان يفعل ذلك الفعل ، والذي قد استعمل جنسه هو قد فعل. وقوة هذه المواضع واحدة وهو التشابه الموجود فيها على طريق التناسب ، وذلك انه كما ان الذي «يبنى» عند الذي «قد بنى» كذلك «الذي يفعل» عند الذي «قد فعل». وكذلك نسبة المفسد الى الفاسد كالمحلل الى التحليل ، وكذلك يوجد التناسب في سائرها. وهذه المواضع للاثبات والابطال.

والموضع الخامس والعشرون وهو مأخوذ من المتقابلات على طريق العدم والملكة. وذلك يكون على وجهين : احدهما ان يكون عدم النوع في[٨] الجنس الموضوع نفسه[٩] ، وذلك ان عدم النوع اذا كان في[١٠] الجنس نفسه[١١] فما وضع جنسًا فليس بجنس وذلك ان الجنس ليس فيه عدم النوع[١٢] ؛ مثال ذلك ان كان البصر حسًّا فان العمى ليس هو[١٣] حسًّا. والثاني ان كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ، ووضع النوع في الجنس ، فينبغي ان يكون المقابل في المقابل ؛ مثال ذلك ان كان العمى جنسه عدم الحس او لا حسّ فان البصر جنسه الحسّ. وهذان الموضعان يستعملان في الابطال ، واما في الاثبات فهذا الثاني فقط. وبيّن ان تأليف الموضع المبطل هو في الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم ؛ والثاني يأتلف في الاول[١٤] من الشرطي المتصل في الاثبات ، واما في الابطال ففي الثاني. وهذه المواضع قوتها من الاشياء التي من خارج.

والموضع السادس والعشرون هو مأخوذ من لزوم المتقابلات على جهة السلب بالعكس ، وهو الذي يعرف بعكس النقيض. وهذا الموضع قد تقدم في مطالب العرض ، الا ان الفرق بينهما ان هناك يكون للابطال وللاثبات ، واما هنا فيكون للابطال فقط برهانيًا ، واما في الاثبات فمشهور. مثال ذلك في الابطال ان كان اللذيذ خيرًا ما على انه جنس له فان الذي ليس بخير ليس بلذيذ ، ثم يستثنى ان ما ليس بخير لذيذ ، فينتج في الثاني من الشرطي المتصل ان اللذيذ ليس بخير. واما في الاثبات فعكس هذا وهو ان كان ما ليس بلذيذ ليس بخير فاللذيذ خير ، غير ان الذي يلزم عن ذلك انما هو ان يوجد الخير للذيذ لا انه موجود له على انه جنس له ولا بدّ. وذلك انه ان كان ما ليس بغراب ليس بأسود فليس يلزم ان يوجد السواد للغراب على انه جنس له ، هكذا يقول تامسطيوس وفيه نظر.

والموضع السابع والعشرون هو مأخوذ من المضاف وفيه مواضع :

اولها ان كان النوع مضافًا فينبغي ان يكون جنسه من المضاف وهو برهاني ، فان النوع والجنس كما قيل يلزم ان يكونا من مقولة واحدة. وان كان الجنس من المضاف فقد يظن في المشهور ان النوع ليس يجب ان يكون من المضاف ، وذلك ان العلم من المضاف والنحو تحته وليس من المضاف. لكن[١٥] ذلك انما عرض من قبل التسمية ، والحق ان الجنس اذا كان من المضاف بذاته فنوعه ايضًا من المضاف.